

# اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد  
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الجمعة الواقع في ١٩٨٢/١/٨ .

١٩٨٢/١/٨

رئيس الوزراء  
مضر بدران

هكذا من الأشهر

## الجزيرة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

نـ: السبت ٢١ ربيع الاول سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ١٦ كانون ثاني سنة ١٩٨٢ م . العدد ٧ - ٣٠

### الفهرس

صفحة	
١٢٠	قانون معدل لقانون الموازنات والمقاييس
١٢٢	قانون معدل لقانون الجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها
١٢٣	نظام المسكوكات الذهبية والنفضية الخاصة بعام الطفل الدولي
١٢٥	نظام معدل لنظام موظفي الجامعة الاردنية
١٢٨	نظام معدل لنظام معهد الدراسات المصرفية
١٢٩	نظام اللجان الطبية لافراد الامن العام خارج المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٨٢
١٣٠	نظام تطبيق الشهادات العلمية رقم (١) لسنة ١٩٨٢
١٣١	لائحة ملحق باتفاق تنظيم النقل البري للركاب والبضائع بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بلغاريا الشعبية

## نحى وشيخ المصطفى بن عبد الله

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠

تصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وتأمراً باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٢

### قانون معدل لقانون المواصفات والمقاييس

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٨٢ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل بالغاء تعريف المواصفات القياسية الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

وتعني عبارة ( المواصفات القياسية ) الصفات التي يوافق عليها الوزير لتحديد جودة وصفات السلع والمواد التي يرمز لها بالملصقة بـ ( م ق أ ) ويرمز لها دولياً بـ ( JSS ) - ( Jordan Standard Specification )

المادة ٣ - يلغى نص البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب - ٣ - اصدار المواصفات التي يوافق عليها كموصفات قياسية ويجوز الاعتراض على هذه المواصفات لمجلس الوزراء خلال (٣) اشهر بعد نشرها بالجريدة الرسمية ، ويبت مجلس الوزراء في هذا الاعتراض

المادة ٤ - يلغى نص كل من الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (١٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :-

أ - تقدم اللجان الفنية الخاصة مشروعات المواصفات التي تضمها على الوجه المبين في المادة (١١) من هذا القانون الى المدير لدراساتها وتنسيقها والتأكد من امكان تنفيذها ويقوم برفعها مشفوعة بتبسياته الى الوكيل الذي يتولى رفعها الى الوزير .

ب - يصدر الوزير بناء على تنسيق الوكيل قراره بشأن مشروعات المواصفات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفي حالة الموافقة عليها يجرى اصدارها كموصفات قياسية ويعتبر لئالة المعمول من التاريخ المحدد فيها .

الله - يلغى نص المادة (١٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :

بالرغم مما ورد في المادة (١٤) من هذا القانون للوزير بناء على تنسيق الوكيل المبني على ما استفسرتهما اللجنة الفنية الخاصة ان يتخذ قراراً يعتبر فيه المواصفات القياسية الزامية اعتباراً من التاريخ الذي يحدده ويأخذ تلك السلع والمواد التي تتعاقب بالصحة والسلامة العامة او تلك التي تعاد للتصدير .

١٩٨١/١٢/٢٠

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران	وزير الاعمال عفنان ابو مونة	وزير المالية سالم مساعده	وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار من ابو نوار
وزير المعدل	وزير الزراعة	وزير المواصلات	وزير الشؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم
وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التوبين ابراهيم ايوب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل الهندس علي السحيمات
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السكيت	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد التل	وزير المحة الدكتور زهير مجلس	لجنة التقييم الاجتماعية العلم الفني
وزير المعدل	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور	وزير الاصفال العامة الهندس عوني المحري	وزير الشؤون البلدية والترقية والبيئة حسن المومني
الدكتور جواد العناني			

هذا من المجلد

## نسخة من القانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٢

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يعمده :-

### قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٢

### قانون معدل لقانون المواصفات والمقاييس

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٨٢ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل بالغاء تعريف المواصفات القياسية الوارد فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

وتعني عبارة ( المواصفات القياسية ) الصفات التي يوافق عليها الوزير لتحديد جودة وصفات السلع والمواد التي يرمز لها في المملكة بـ ( م ق أ ) ويرمز لها دوليا بـ ( JSS ) - ( Jordan Standard Specification )

المادة ٣ - يلغى نص البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب - ٣ -

اصدار المواصفات التي يوافق الوزير عليها كمواصفات قياسية ويجوز الاعتراض على حمله المواصفات لمجلس الوزراء خلال (٣) اشهر بعد نشرها بالجريدة الرسمية ، ويبت مجلس الوزراء في هذا الاعتراض

المادة ٤ - يلغى نص كل من الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (١٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :-

أ - تقدم اللجان الفنية الخاصة مشروعات المواصفات التي تضمنها على الوجه المبين في المادة (١١) من هذا القانون الى المدير لدراساتها وتنسيقها والتأكد من امكان تنفيذها ويقوم برفعها مشفوعة بتبنيها الى الوكيل الذي يقول برفعها الى الوزير .

ب - يصدر الوزير بناء على تنسيب الوكيل قراره بشأن مشروعات المواصفات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفي حالة الموافقة عليها يجرى اصدارها كمواصفات قياسية وتعتبر نافذة المفعول من التاريخ المحدد فيها .

المادة ٥ - يلغى نص المادة (١٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

بالرغم مما ورد في المادة (١٤) من هذا القانون للوزير بناء على تنسيب الوكيل المبني على مبررات تقديمها اللجنة الفنية الخاصة ان يتخذ قرارا يعتبر فيه المواصفات القياسية الزامية اعتبارا من التاريخ الذي يقرده وبالاخص تلك السلع والمواد التي تتعلق بالصحة والسلامة العامة او تلك التي تعد للتصدير .

١٩٨١/١٢/٢٠

### الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار من أبو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاسلام عبدنور أبو عوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية كليل الشريف	وزير شؤون الارض المحطة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب	وزير الزراعة الزوين مروان
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل الهندس علي السحيمات	وزير التجوين ابراهيم ايوب	وزير الدخيلة سليمان عوار	وزير الخارجية مروان القاسم
لجنة التبعية الاجامية العلم الفني	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير الزراعة والتربية الدكتور سعيد التل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السكاك
وزير الشؤون البلدية والزربية والبيئة حسن المومني	وزير الاستغلال العامة الهندس عوني المصري	وزير المناعة والعمارة وليد مصور	وزير المباني الدكتور جواد العناني

هكذا من الأعمال

## نحى الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٨١/١٢/٢٧ تصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٢

### قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها لسنة ١٩٨٢ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى آخرها :-

( الا اذا قرر مجلس الوزراء تكليف اي جهة رسمية اخرى مختصة بالمجاري العامة للقيام بهذه المهام ، وفي هذه الحالة تتقاضى تلك الجهة المساهمات السنوية والرسوم والنفقات واجور الخدمات المتعلقة بالمجاري العامة والمنصوص عليها في قانونها الخاص أو في الانظمة الصادرة بمقتضاه ولا تدفع تلك المبالغ او اي منها مرة اخرى للبلدية او لغيرها بمقتضى هذا القانون او اي تشريع آخر ) .

١٩٨١/١٢/٢٧

### الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب  
وزير السياحة والآثار  
معن ابو نوار  
وزير الزراعة والري  
وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة

وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة

وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة

وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة

وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة

وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة  
وزير الاشغال العامة

## نحى الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٨١/١٢/٢٠ تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤) لسنة ١٩٨٢

### نظام المسكوكات الذهبية والفضية الخاصة بعلم الطفل الدولي

صادر بمقتضى المادتين (٢٨) و (٦٥) من قانون البنك المركزي الاردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١

لادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام المسكوكات الذهبية والفضية الخاصة بعلم الطفل الدولي لسنة ١٩٨٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لادة ٢ - تكون القيمة الاسمية لفئة المسكوكات الذهبية التي يصدرها البنك المركزي الاردني ستين دينارا اردنيا واما المسكوكات الفضية التي يصدرها البنك فتكون قيمتها الاسمية ثلاثة ذنانير .

لادة ٣ - يكون تركيب المسكوكات الذهبية واوصافها الاخرى كما يلي :-

الوزن	القطر	التركيب المعدني	القيمة
١٧ر١٧ غم	٢٧ ملم	٩١٦٦ ذهب خالص	٦٠ دينار

او ٣٤ر٣٤ غم

لادة ٤ - يكون تركيب المسكوكات الفضية واوصافها الاخرى كما يلي :-

الوزن	القطر	التركيب المعدني	القيمة
٢٣ر٣٣ غم	٢٨ر٦١ ملم	٩٢٥ فضة	٣ ذنانير

او ٤٦ر٦٦ غم

لادة ٥ - أ - يتشكل وجه جميع المسكوكات الذهبية والفضية من صورة جانبية لجلالة الملك يحيط بها من الجهة اليمنى ( عبارة الحسين بن طلال ) ومن الجهة اليسرى عبارة ( ملك المملكة الأردنية الهاشمية ) وتكون الكتابة باللغة العربية .

ب - يتشكل ظهر جميع المسكوكات الذهبية والفضية من دائرة تحوي بداخلها صورة لطفلين ينظران الى منظر من قصر الثقافة والشباب في مدينة الحسين للشباب ويظهر على محيط الدائرة من الاعلى شعار السنة الدولية للطفل من الجهة اليمنى وشعار صندوق الامم المتحدة للطفل من الجهة اليسرى . ويحيط بالمسكوكة من الاعلى عبارة عام الطفل الدولي باللغة الانجليزية ومن الجهة السفلى فئة المسكوكة وسنة الاصدار الميلادية باللغة الانجليزية والسنة الهجرية باللغة العربية .

ج - تكون المسكوكات الذهبية والفضية مسننة المحيط .

هكذا من الأهل

المادة ٦ - لا يحفظ البنك المركزي الأردني بأية موجودات كتنبطية للمسكوكات الذهبية والفضية التي يصدرها بموجب هذا النظام باعتبار أن القيمة الاسمية لهذه المسكوكات تساوي قيمة المعدن الثمين الذي يجري عليه .

المادة ٧ - البنك المركزي الأردني أن يتعاقد مع أي مسن دور السك أو التوزيع المعتمدة من أجل بيع أو توزيع إصداراته بموجب هذا النظام :

١٩٨١/١٢/٢٠

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية سلام مساعده	وزير الاعمال عدنان أبو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بخران
وزير الأوقاف والشؤون والمعتقدات الإسلامية الأرض المحتلة كامل الشريف	وزير شؤون التهجير حسن إبراهيم	وزير المواصلات الكتور محضوب الزين	وزير الزراعة مروان حودين
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل الهندس علي المسحبات	وزير التأمين أبراهيم أيوب	وزير الداخلية سليمان عوار	وزير الخارجية مروان القاسم
وليعة الندبة الاجتماعية انسام الخفي	وزير الصحة الكتور زهير بلحس	وزير التربية والتعليم الكتور سعيد القل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هكيت السكيت
وزير الشؤون البلدية والعروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة الهندس موني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفر	وزير الميناء الكتور جواد العناني

هكذا من الأهل

في الحق لنفسي من الملكة لفرقة الشامية

ينص المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٨١/١٢/٢٣

لتر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٨٢

### نظام معدل لنظام موظفي الجامعة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام موظفي الجامعة الأردنية لسنة ١٩٨٢ ) ، ويقرأ مع النظام رقم (١٨) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٨) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ٨ -

أ - يعين الموظفون من الدرجة الأولى ومن هم في مستواهم من الموظفين بعقود أو برواتب شهرية مقطوعة بقرار من مجلس العمدة بناء على تنسيب من اللجنة الأولى . أما الموظفون من الدرجات الأخرى ومن هم في مستواهم في الراتب من الموظفين بعقود أو برواتب شهرية مقطوعة فيعينون بقرار من الرئيس بناء على تنسيب من اللجنة الثانية .

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٩) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ٩ -

ب - يجري تعيين مساعد مدير الوحدة الإدارية ومدير الدائرة ومساعد مدير الوحدة الإدارية بقرار من الرئيس بناء على تنسيب من العمدة أو مدير الوحدة المختص ، أما رئيس القسم أو الشعبة أو الفرع فيجري تعيينه بقرار من العمدة أو مدير الوحدة المختص بناء على تنسيب من مدير الدائرة .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (١٤) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ١٤ -

و لرئيس بناء على تنسيب من العمدة أو مدير الوحدة المختص منع الموظف المتميز زيادة تشجيعية تساوي زيادة سنوية واحدة مرة واحدة في السنة على أن لا يعطى الموظف أكثر من زبائدين تشجيعيين من النسبة الواحدة ويعطى الزيادة التشجيعية للموظف عند استحقاقه الزيادة السنوية وفقاً لقواعد خاصة يضعها الرئيس .

المادة ٥ - يلغى نص المادة (١٥) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ١٥ -

و يجوز نقل الموظف من فئة الى فئة اعلى منها ضمن الدرجة نفسها او ترفيعه من درجة الى درجة اعلى منها بقرار من المرجح المختص وفق اجراءات التعيين المنصوص عليها في هذا النظام ، اذا توافرت فيه الشروط التالية :-

- أ - ان يكون قد امضى سنة على الاقل في نهاية الفئة او الدرجة .
- ب - ان يكون قد تميزه في التقرير السنوي خلال السنتين الاخيرتين لا يقل عن ( جيد ) .

المادة ٦ - يلغى نص المادة (١٦) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ١٦ -

يتم تقدير كفاءة الموظف لجميع الاغراض المنصوص عليها في هذا النظام بما في ذلك الترفيع واستحقاق الزيادات التشجيعية وتحديد المسؤوليات بموجب تقرير سنوي يقرر مجلس العمداء النموذج الخاص به والبيانات التي تدرج فيه والاشخاص المفروضين بتنظيمه والتوقيع عليه .

المادة ٧ - يلغى نص المادة (١٧) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ١٧ -

عند تعيين الموظف تحسب له سنوات الخبرة وفقا لما هو منصوص عليه في ( نظام الرواتب والملاوات ) المعمول به في الجامعة على انه في الحالات التي يقرر لها الرئيس الصفة الاستثنائية يجوز الاستغناء عن شرط مؤهل الاختصاص والامعاضه عنه بمؤهل فني او بالخبرة والكفاءة في مجال الاختصاص ، يجري تقديرها وفقا لتعليمات خاصة يصدرها رئيس الجامعة .

المادة ٨ - يلغى نص المادة (٢٧) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ٢٧ -

و للرئيس اذا اقتضت مصلحة الجامعة تكليف الموظف بالعمل خلال اجازته السنوية مقابل مكافأة محددة شريطة ان لا تزيد مدة التكليف على ثلاثة ارباع رصيد اجازته المسحقة ؛

المادة ٩ - يلغى نص المادة (٣٠) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ٣٠ -

أ - تمنح الاجازات على الوجه التالي :-

- ١ - لمديرى الوحدات بقرار من الرئيس ؛
- ٢ - لموظفي الدرجتين الاولى والثانية بقرار من الرئيس بناء على تنسيب من العميد او مدير الوحدة المختص حسب مقتضى الحال ؛
- ٣ - لساكن الموظفين بقرار من العميد او مدير الوحدة .

ب - للرئيس تفويض صلاحياته بموجب هذه المادة للعمداء ومديرى الوحدات والدوائر ؛

المادة ١٠ - يلغى نص المادة (٣١) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ٣١ -

أ - للمرجح المختص بالتعيين ان يمنح الموظف من موظفي الدرجات الاولى والثانية والثالثة ، اجازة بدون راتب لمدة لا تزيد على سنتين وذلك بناء على تنسيب العميد او مدير الوحدة المختص ، شريطة

ان يكون لذلك الموظف خدمة فعلية متواصلة في الجامعة لا تقل عن خمس سنوات ويجوز منح هذه الاجازة مرة ثانية على ان يكون الموظف قد امضى في الخدمة الفعلية مدة لا تقل عن سبع سنوات بعد اخراج اجازة حصل عليها بدون راتب .

ب - لا تكثر اى اجازة تمنح للموظف بدون راتب خدمة فعلية له في الجامعة وذلك باستثناء الاجازات الاضطرارية التي تمنح له بدون راتب .

المادة ١١ - يلغى نص المادة (٤٤) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ٤٤ -

تحدد صلاحيات فرض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا النظام على النحو التالي :-

أ - لمدير البائرة توقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) من تلك المادة على الموظفين في دائرته .

ب - للعميد او مدير الوحدة توقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرات من (أ - هـ) من تلك المادة على الموظفين في كليته او وحدته .

ج - للرئيس توقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرات من (أ - و) الواردة في تلك المادة على جميع الموظفين في الجامعة .

د - اذا كانت الخافقة تستوجب عقوبة الاستغناء او العزل فللرئيس ان يحيل الموظف الى المجلس التأديبي الابتدائي بقرار يتضمن الخافقة المنسوبة الى الموظف والمجلس التأديبي الابتدائي فرض اي من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا النظام على ان يرعى المجلس اجراءات وقواعد العدالة ويتيح للموظف الحال اليه الفرصة للدفاع عن نفسه وتقديم بيناته .

المادة ١٢ - تعدل المادة (٥٠) من النظام الأصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطراف الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب - ينظر المجلس التأديبي الاستئنافي في الاستئناف المقدم اليه وينتقد لذلك الغرض خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الاستئناف ويصدر قراره فيه على ان يتيح للموظف الفرصة للدفاع عن نفسه وتقديم بيناته اما بنفسه او بواسطة من يوكله عنه ، وللجامعة ان تذب عنها من يمثلها امام المجلس ليقدم اليه ما يراه من اقوال وبينات .

#### التعيين بين طلال

١٩٨١/١٢/٢٣

وزير الثقافة والشباب د.فوزي السباحه والانار ممن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعمال عبدان ابو عوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلاميه الارض المحتلة كامل الشريف	وزير شؤون المواصلات حسن ابراهيم الدكتور محمد عسوب الدين	وزير الزراعة مروان دودين احمد عبدالكريم الطراونة	وزير العدل مروان القاسم
وزير القرويين وزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الداخلية ووزير الرياسة والتعليم بالوكالة سليمان عوار	وزير دولة لشؤون الرياسة الوزراء حكيمة السكيت	وزير الخارجية مروان القاسم
وزير التربية الاجتماعية انصار المني	وزير المحطة الدكتور زهير ملخص	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيمة السكيت	وزير الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المني	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير العمل الدكتور جواد الصناني	

هكذا من الأدلة

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٨٢

## 1981/12/20

وزير الشؤون البلدية والعروية والبيئة	وزير الانشغال العامة	وزير الصناعة والتجارة	وزير المعمل
حسن الجويني	المهندس عوني المصري	وليد مصفر	التكوير هواد المنجلي

خارج المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٨٢

1982/1/3



## تعليمات تصديق الشهادات العلمية رقم (١) لسنة ١٩٨٢

صادره بمقتضى المادة (١١٦) من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

## المادة الاولى :

تسمى هذه التعليمات (تعليمات تصديق الشهادات العلمية لعام ١٩٨٢) ويحل بها اعتبارا من تاريخ صدورها.

## المادة الثانية :

يكون للكليات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الوزارة : وزارة التربية والتعليم

الوزير : وزير التربية والتعليم

الدائرة : دائرة التربية والتعليم في المحافظة

المدير العام : مدير عام الدائرة

مكتب : مكتب التربية والتعليم في المحافظة

المدير : مدير مكتب التربية والتعليم في المحافظة

## المادة الثالثة :

١ - يتم التصديق على الشهادات العلمية وفق القواعد التالية : -

١ - يصدق المكتب على صور شهادات الدراسة الثانوية العامة وصور كشوف العلامات الخاصة بذلك الشهادات

٢ - يصدق المكتب على صحة المادرات في الشهادات العلمية التي تصدرها المدارس الحكومية والخاصة ومراكز التدريب الحر في التاييد المكتب .

٣ - يصدق المكتب على صحة التصديق على صحة المعلومات فيها من مراقب التعلم في الوكالة .

٤ - يصدق المكتب على الشهادات التي تمنحها المراكز الثقافية بعبارة ( ان مركز . . . . . من المراكز المرخصة في الاردن ومكتب التربية والتعليم غير مسؤول عن محتويات هذه الشهادة .

٥ - يصدق المكتب على صحة التوقيع والخاتم في شهادات حسن السلوك التي تصدرها المدارس ومراكز التدريب الحر في التاييد له .

ب- للوزارة او الدائرة ان تصديق على صحة المعلومات في الشهادات العلمية الصادرة من مؤسسات تعليمية داخل المملكة اذا ما توافرت لديها القيود والسجلات اللازمة لذلك ، وعلى التوقيع والخاتم بعد الافتتاح التام بدمتها .

## المادة الرابعة :

يعتمد في تصديق الشهادات العلمية وصورها توقيع كل من يرضه الوزير او المدير العام او المدير .

## المادة الخامسة :

تستوي الوزارة او الدائرة او المكتب الرسوم التي يحددها النظم الي الامتحانات العامة الساري المفعول عند تصديق اية شهادة او وثيقة او اية صورة عنها .

بروتوكول  
ملحق باتفاق تنظيم النقل البري للركاب والبضائع

الموقع بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٨

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية و حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية

استنادا الى احكام المادة ( ١٨ ) من اتفاقية النقل والترحال الموقعة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بلغاريا الشعبية الموقعة في ١٩٧٠/٥/٢٨ في صوفيا . فقد اجتمعت اللجنة المشتركة في عمان في الفترة من ١٩٨٢/١/٣ وعُت مضمون المادة ( ١٢ ) التي تنص على مايلي : - تمضي وسائل النقل التابعة للمنظمات والهيئات والشركات والافراد الذين يقومون باعمال نقل الركاب والبضائع وفقا لاحكام هذه الاتفاقية والتي تقع مكاتبهم الرئيسية في اراضي احد الطرفين المتعاقدين ، من دفع ضرائب الطرق والرسوم الاخرى المقررة على اعمال النقل ضمن حدود اراضي الطرف المتعاقد الآخر .

وقد جرت المباحثات في جو يسوده ائود والتعاون والفهم المتبادل ، ونتيجة للمباحثات قررت اللجنة تعديل نص المادة ( ١٢ ) اعلاه ليصبح كما يلي -

١ - تخضع وسائل النقل التابعة للمنظمات او المؤسسات او الشركات او الافراد ، والقائمة بنقل المسافرين والبضائع والتي تقع مكاتبها الرئيسية في الاراضي التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين وفقا لاحكام الاتفاقية السارية المفعول للضرائب الحكومية والبدلات والرسوم ولسائر تكلفات الخدمات ، الخاصة بالنقل على الطرق ومختلف تقاطع الطرق النافذة المفعول في الاراضي التابعة للطرف المتعاقد الآخر .

٢ - يحق للسلطات المختصة للطرفين المتعاقدين ان توصلا الى اتفاق فيما يتعلق بتخفيض الضرائب الحكومية والبدلات والرسوم ولسائر تكلفات الخدمات السالفة الذكر ، او فيما يتعلق بالاعفاء منها .

حررت من نسختين في عمان في يوم الاحد الموافق الثالث من كانون ثاني عام ١٩٨٢ باللغات العربية والبلغارية والانجليزية كل النصوص معتمدة بالتساوي وفي حالة حصول اي خلاف في التفسير فيعتمد نص اللغة الانجليزية .

عن حكومة  
جمهورية بلغاريا الشعبيةعن حكومة  
المملكة الاردنية الهاشمية